



شجرة من بلادي

٥٥٠ مليون ليرة مبيعات الشركة العامة للأصواف

حماة - محمد أحمد خيازي

أكد المدير العام للشركة العامة لصناعة الصوف والسجاد في سورية المهندس طارق الصياغ - ومقرها حماة - أن الشركة حققت منذ بداية العام وحتى نهاية الشهر الماضي، مبيعات بقيمة ٥٤٨ مليوناً لقاء بيع كميات مقدارها ٧٢٢١٢ م٢ من السجاد الصوفي عبر منافذها في حماة ودمشق والسويداء.

وقال: إن الزيادة في المبيعات مردها لإجراءات التسويق المتبعة والمتضمنة تسويق السجاد الصوفي للمؤسسة العامة الاستهلاكية والمؤسسة العامة لتوزيع المنتجات النسيجية سندس لتزويد صالات البيع التابعة لهما بـ ٧٠ ألف م٢ من السجاد الصوفي منها ٥٠ ألف متر مربع للمؤسسة العامة الاستهلاكية و ٢٠ ألف م٢ لسندس، إضافة إلى طرح السجاد عبر منافذ البيع التابعة لشركة صناعة الصوف والسجاد في حماة ودمشق والسويداء بأسعار مخفضة لبيعها نقداً وبالتقسيط للعاملين في الدولة، حيث بلغ سعر المتر الواحد من السجاد نحو ٧٢٠٠ ليرة كما يتم بيعه بالتقسيط للعاملين في الدولة، ومن دون سلفة ولمدة ٢٤ شهراً ويسعر ٧٥٠٠ ليرة للمتر الواحد.

وأكد أن الإيرادات كانت الأعلى في معمل السويداء حيث بلغت قيمة مبيعاته نحو ٣٢٠ مليوناً و ٣٤٣ ألف ليرة يليه معمل حماة بقيمة ١٢٣ مليوناً و ١٧٨ ألف ليرة ثم معمل دمشق بقيمة تصل إلى نحو ٩٠ مليوناً و ١٧٥ ألف ليرة.

وأكد المهندس الصياغ حاجة الشركة للمعالجة وخاصة في معمل الصوف في حماة الذي يبلغ عدد عماله ١٥٣ عاملاً على حين يحتاج إلى ٦٠٠ عاملاً وعاملة للعمل في ثلاث ورديات لزيادة إنتاجه.

وقد بلغ إنتاج معمل الصوف في حماة خلال تشرين الثاني الماضي ١١ طناً من الغزول الصوفية من أصل ١٧ طناً بنسبة تنفيذ وصلت إلى ٦٥ بالمئة على حين وصل إنتاج معمل السويداء من السجاد الصوفي ٢٦٢٠ متراً مربعاً ومعمل دمشق ٢٤٩٠٩ متراً مربعاً.

وعن جديد الشركة في العام القادم، أكد أن الشركة أعدت دراسة لاستيراد نول لصناعة السجاد الصوفي لوضعه في الخدمة والاستثمار في معمل السوق المحلية من المادة وبمواصفات عالية الجودة.

وأن الشركة بانتظار التمويل ليمتد استيراد النول في خطة العام ٢٠١٧ الذي تبلغ طاقته الإنتاجية ١٥٠ ألف متر مربع من السجاد سنوياً وهو يتمتع بمواصفات تمكنه من إنتاج تشكيلة واسعة ومميزة من أصناف السجاد وبمواصفات ومقاييس عالية الجودة تحاكي مختلف أذواق المستهلكين وتلبي طلباتهم المتنوعة.

توقيف رئيسة المخبر وأمين مستودع الأدوية في مشفى الباسل في طرطوس

طرطوس - الوطن

أفادت المصادر نفسها أن مدير المشفى نفى علمه بانتهاج الصلاحية وحمل المسؤولية للمعنيين. ومن خلال المتابعة علمنا أن الجهة المختصة ومن خلال التحقيقات مع الموقوفين توصلت إلى أمور جديدة وقضايا فساد مختلفة لذلك قررت التوسع بالتحقيقات مع كل المعنيين بالقضايا المذكورة وصولاً لكشف الحقائق تمهيداً لوضعها أمام القضاء والجهات المسؤولة.

المدير العام للهيئة العامة لمشفى الباسل بطرطوس أكد لنا أن الكمية الموجودة في المشفى المنتهية الصلاحية هي للإتلاف وليس للاستخدام وأن التوقيف تم للتأخر في عملية الإتلاف، مبيناً أن التحقيق جارٍ للوصول إلى الحقيقة.

أما فيما يخص الدواء الذي يستخدم للتخدير فأكد الدكتور محمد الحسين أنه غير موجود في المشفى والمعلومات التي تتحدث عنه غير صحيحة. وفي ضوء ما تقدم يتساءل المتابعون والمواطنون عن دور الرقابة الداخلية والجهات الإدارية والتفتيشية في كشف هذه الحالات وأين الرقابة الوقائية التي يفترض أن تأخذ دورها أكثر مما هو عليه الحال في جميع المؤسسات والدوائر.

تناقل الناس في طرطوس أخبار توقيف رئيسة المخبر وأمين مستودع الأدوية في مشفى الباسل بطرطوس بعد أن قامت إحدى الجهات المختصة بالكشف على مستودع للأدوية إثر معلومات وصلت حول وجود كمية كبيرة من الأدوية المنتهية الصلاحية وقد تبين لها صحة المعلومات وتم تشميع المستودع.

وعلمت «الوطن» من مصادر موثوقة في الجهة التي تقوم بالتحقيقات أن مسؤولية المخبر اتهمت إدارة المشفى بجلب هذه الأدوية على الرغم من معرفتها أن صلاحيتها تنتهي بعد ٦ أشهر وهي أخطرتها بذلك ولم تستجب لها وتركتها لديها في المخبر. ما يشير إلى أن في الأمر شبهة فساد وروائح صفقات مشبوهة وخاصة بوجود معلومة تتحدث عن أن الكمية كبيرة جداً.

وخاصة أن مشافي الدولة ترسل عادة تعميمياً قبل ٦ أشهر عن الكميات التي لم تستهلك لديها لتقوم الوزارة كذلك بالتعميم على المشافي لديها لاستهلاك الكمية قبل انتهاء الصلاحية، كما

عبد الهادي شباط

في متابعة لـ«الوطن» بتوصية اللجنة الاقتصادية رقم ٣٠ التي صدرت مع بداية شهر آب من العام الحالي حول الموافقة على منح المؤسسة العامة للدواجن قرضاً تجارياً بقيمة ١ مليار ليرة من المصرف الزراعي التعاوني وبغاية وجدولة يتم الاتفاق عليها بين الطرفين بحيث يتم سداد كامل القرض خلال ١٢٠ يوماً وعلى مسؤولية المدير العام للمؤسسة.

حصلت «الوطن» على مذكرة صادرة عن مدير فرع دمشق للمصرف الزراعي تفيد باشتراط المصرف جملة من الإجراءات والتدابير لئلا تقوم بها مؤسسة الدواجن ليتمكن الحصول على القرض المطلوب حتى تضمنت المذكرة أن نظام عمليات المصرف وتعليماته والتدقيقات المالية وكل ما يتطلب منح القرض المطلوب مؤسسة الدواجن، يظهر أنه لم يرد الاستقراض من المصارف العاملة في الدولة وأن النظام الداخلي لوزارة الزراعة أيضاً لم يرد فيه ما يجيز فكالتها للقرض التي تمنحها المصارف وفي تصريح خاص لـ«الوطن» بين مدير عام المصرف الزراعي إبراهيم زيدان

الحكومة تدعم الدواجن و«الزراعي» يعرقل

اللجنة الاقتصادية الخاصة وعدم تمكن المؤسسة من الحصول عليه إلا أن جملة القرارات والتوجيهات الحكومية الداعمة لعمل المؤسسة وتطويره وخاصة القرار ٦٣٠ الذي سمح للمؤسسة بالحصول على احتياجاتها من مستلزمات الإنتاج وخاصة المادة العلفية التي تشكل النسبة الكبرى في تكاليف الإنتاج من إجازة الاستيراد حيث سمح القرار بالحصول للمؤسسة على نسبة ١٥٪ من إجازات الاستيراد المقدمة من التجارة وهو ما أسهم في دعم عملية الإنتاج في المؤسسة واستفادت المؤسسة منه بما يعادل الفائدة التي كانت ستحصل عليها من القرض المطلوب في حينه حيث كانت المؤسسة وقتها تعاني صعوبات مالية قاسية جراء الخسائر التي كانت تتعرض لها لبيعها للمنتجات بأقل من سعر التكلفة في معظم الأحيان.

وعن احتياجات المؤسسة للتمويل حالياً أكد سراج أن القرض لم يعد يمثل حالياً للمؤسسة الأهمية نفسها في وقت طلبه وأنه يمكن كسلفة مالية من دون فوائد مالية أن تفي بالغرض حالياً ويكون لها أثر فاعل وداعم لدورات الإنتاج في المؤسسة وبالتالي دعم المؤسسة ومساعدتها على الوقوف مجدداً وتأمين الدور الإيجابي الذي تقوم به في الأسواق المحلية لخدمة المواطن.



مديونية على مؤسسة الدواجن تقدر بـ ٤ مليارات ليرة لمصلحة الدين العام إضافة لعدم تضمن الخطة الإنتاجية أي تكاليف مستلزحات الإنتاج موضوع القرض المطلوب، وأنه في حال تلافى هذه الأسباب التي حالت دون تنفيذ القرض سيكون المصرف الزراعي جاهزاً لتمويل المؤسسة بقيمة القرض. وبإلتقال إلى مدير عام مؤسسة الدواجن سراج خضر أوضح أنه رغم حاجة المؤسسة للتمويل والقرض الذي نصت عليه توصية

أن المصرف وافق على منح القرض المطلوب وفق توجيه اللجنة المركزية على أن يتم تحويل هذا القرض من أموال المصرف نفسه وبغاية تصل لنحو ٤٪ وهو قرض مختلف عن القروض المقدمة لبعض المؤسسات العامة مثل مؤسسة الحبوب لتمويل شراء المحاصيل الزراعية حيث يتم تحويل القرض من البنك المركزي وبغاية منخفضة إلا أن ما حال دون تنفيذ عملية الإقراض من فرع الزراعي بدمشق مؤسسة الدواجن هو وجود

تعبئة ٦ آلاف أسطوانة غاز يومياً في السويداء

تلاعب في الأوزان وصمامات تالفة في أسطوانات الغاز

السويداء - عبيد صميم

يبو أن معظم موزعي مادة الغاز في السويداء غير ملتزمين بقرار وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك القاضي بوضع ميزان أو قبان في مراكز توزيع الغاز، الأمر الذي شرع للتلاعب بأوزان أسطوانات الغاز وخاصة أن مستهلكي المادة باتوا يشكون هذه الأيام من نقص أوزان الأسطوانات التي يتم شرائها مطالبين بضرورة تطبيق قرار الوزارة وذلك للتأكد من وزن الأسطوانة الحقيقي (غاز سائل وحديد).

إضافة إلى مطالبتهم ولقطع طريق التلاعب على الموزعين بضرورة إعادة العمل بالصفاة المعمول بها سابقاً وخاصة أن هذه الصفاة تعد صمام الأمان لعدم التلاعب بالأوزان من المواطنين، ويبقى السؤال حول أوزان هذه الأسطوانات لماذا لا يزال معظم معتمدي الغاز يعيدون كل البعد عن الأجهزة الرقابية من ناحية الميزان؛ ولماذا لا يتم إعادة العمل في الصفاة؛ إضافة إلى الشكاوى السابقة فقد أشار عدد من المواطنين إلى تلف (صمامات أسطوانات الغاز المنزلي) وتأكيدهم أنه ومنذ لحظة تركيب الأسطوانة يلاحظ تسرب في صمامها. من جهته أشار المهندس أسامة جنود في فرع شركة غاز السويداء إلى أن الآلة المخصصة لفتح أسطوانات الغاز (الصفاة) معطلة منذ فترة لعدم وجود قطع تبديل في السوق المحلية وعند إصلاحها سيتم العمل بفتح أسطواناته.

بدوره أكد مدير فرع شركة المحروقات في السويداء



المهندس خالد طيفور أنه لا يمكن لأي معتمد غاز العمل من دون وجود قبان في مركز التوزيع وفي حال ثبت عدم وجوده يجب مخالفته مباشرة من التموين وهذا طبعاً يفرض على دور المواطن في إعلام الجهات الرقابية، وفيما يتعلق بنقص الوزن فلا يمكن أن يجري توزيع الأسطوانات من الشركة أو المعتمد من دون التأكد من وزنها. مؤكداً أنه عند لجوء الأهالي إلى استخدام الغاز في التدفئة فإن المواطن يشعر بأن الأسطوانة لا تكفي سوى أيام معدودة.

وفيما يتعلق بتلف صمامات الأسطوانات أكد طيفور قيام الشركة وبشكل مستمر بخصص الأسطوانات في وحدات التعبئة بحيث تكون

جميع الأسطوانات المعبأة فيها جاهزة ويتم إخراج الأسطوانات التي يظهر خلل فيها قبل عملية التعبئة لتتم عمليات الصيانة، موضحاً أن العمر الزمني لاستعمال الصمام يؤدي إلى تلف المواع داخل الصمام إضافة إلى أن الصمام معدن وعرضة للتآكل وتلف الأسنان نتيجة تكرار استخدامها من المواطنين، ولهذا الغاية هناك مراقب فني ومراقب تحميل وتوزيع يتأكدان من سلامة الأسطوانات والصمام قبل التعبئة، لافتاً إلى أن أي خلل يظهر في الصمام أو الأسطوانة فإن الشركة مسؤولة عن تبديلها من دون أي مقابل موضحاً أن متوسط إنتاج شركة الغاز يومياً من الأسطوانات في المحافظة ٦ آلاف أسطوانة.

استصلاح ١١٨٠ دونماً من الأراضي في ريف مصيف

حماة - محمد أحمد خيازي

أي خلق بنية تحتية وذلك باستصلاح الأرض مرة واحدة ودخول الأرض إلى نطاق الإنتاج.

وبذلك يتم توسيع الرقعة الزراعية والوصول إلى الاستفادة الذاتية لأهم المنتجات الزراعية وفتح فرص عمل جديدة وامتصاص اليد العاملة إضافة إلى تثبيت الفلاح بأرضه واستثمارها بالشكل الأمثل لتأمين دخل ثابت بشكل ذاتي يساعده في الاستقرار. وقد تضمنت أعمال الاستصلاح قس الطبقة السطحية من الحجارة ووضعها على أطراف الحقل وفلاحة عميقة وتنشيط وإزالة الحجارة التي ظهرت من عملية الفلاحة بوساطة شفرات مفرغة ووضعها على أطراف الحقل وفي حال وجود منحدرات تقام مدرجات، إضافة إلى فتح الطرق الزراعية بين مواقع الاستصلاح لتسهيل تخديم واستثمار الأراضي المستصلحة.

أكد المهندس منذر القطبي مدير مشروع استصلاح الأراضي الوعرة في حماة، أنه تم مؤخراً في مشروع تطوير التشجير المخر في محافظة حماة استصلاح /١١٨٠/ دونماً من الأراضي الوعرة في مواقع بلدات بعمرة والبياضية وعين البطم والمجوي والسويداء والغندارة وكفرعقيد وعينورة وريغو بمنطقة مصيف بريف المحافظة الغربي وهيئاتها لزراعة المحاصيل الحقلية وغراس الأشجار المثمرة.

وقال المهندس القطبي: إن الأعمال ركزت على استصلاح الأراضي البعلية والجبلية المحجرة وتحويلها من أراض غير مستفيدة إلى أراض مستفيدة وزراعتها بالأشجار المثمرة والمحاصيل المختلفة

بكلفة تقديرية ٥٠٠ مليون ليرة

وزارة الموارد تعد بتنفيذ محطة معالجة جباب الحيوية

درعا - الوطن

تعتبر محطة معالجة مياه الصرف الصحي لبلدة جباب من مشاريع الحيوية في محافظة درعا والتي لا تحتمل التأجيل، حيث أوضح المهندس زرق يوسف معكب باليوم وبكلفة تقديرية تزيد عن ٥٠٠ مليون ليرة سورية وستتم استثمار المياه المعالجة في ري بعض المزارع المقيدة، مع العلم بأن موقع المحطة مستمك على العقار رقم /١٦٧٤/ ومن منطقة جباب العقارية، وقد تم



مناطق صاخبة ولعدم توافر التيار الكهربائي اللازم لتشغيلها بالشكل الأمثل علماً أن إجمالي كميات المياه تستعمل إجراءات التعاقد حينها. متر معكب، كما عملت الشركة بالتنسيق مع الوزارة لتنفيذ محطات معالجة مركزية في عدة مدن إضافة إلى محطات معالجة مكانيية ومحطات ضخ لكنها جميعاً تضرت وتوقف إنجازها مرور سنوات الأزمة المغيضة في المحافظة يكاد يكون استثمارها سليمة كثيرة على السكان والبيئة بكل مكوناتها.

الإعلان سابقاً عن تنفيذ المحطة عام ٢٠١٠ وتم تقديم عدة عروض الكهربائية اللازم لتشغيلها بالشكل الأمثل علماً أن إجمالي كميات المياه تستعمل إجراءات التعاقد حينها. متر معكب، كما عملت الشركة بالتنسيق مع الوزارة لتنفيذ محطات معالجة مركزية في عدة مدن إضافة إلى محطات معالجة مكانيية ومحطات ضخ لكنها جميعاً تضرت وتوقف إنجازها مرور سنوات الأزمة المغيضة في المحافظة يكاد يكون استثمارها سليمة كثيرة على السكان والبيئة بكل مكوناتها.

بتاريخ ١٢/٦/٢٠١٦، وأوضح أن محطة المعالجة المبنية أعلاه مخصصة لمعالجة مياه الصرف الصحي لبلدة جباب البالغ عددها سكانها /١٥/ ألف نسمة وبغزارة متوقعة / ١٢٠٠ / متر معكب باليوم وبكلفة تقديرية تزيد عن ٥٠٠ مليون ليرة سورية وستتم استثمار المياه المعالجة في ري بعض المزارع المقيدة، مع العلم بأن موقع المحطة مستمك على العقار رقم /١٦٧٤/ ومن منطقة جباب العقارية، وقد تم

إدخال مشرع هضبة عين البيضا دائرة الري الموسم القادم

اللاذقية - نهي شيخ سليمان

يبو أن موسم الري القادم سيشهد بدء ري الأراضي من هضبة عين البيضا في اللاذقية، ليأتي ذلك بعد وعود متكررة كانت قد أطلقها مديرية الموارد المائية خلال أعوام مضت لكنها ذهبت أدراج الرياح، لتتوج الموسم القادم بالتنفيذ بناء على وعد أطلقه مؤخراً مدير الموارد الحالي المهندس عمر كنان الذي أكد أنه وضمن المساعي لزيادة القائمة لزيادة المساحات المروية في اللاذقية سيتم إدخال هضبة عين البيضا دائرة الري بداية الموسم القادم لمساحة تقارب ٥٠٠٠ هكتار سيتم إرواؤها من سد ١٦ تشرين عن

طريق محطتي ضح رئيسيتين ومحطتين فرعيتين، وذلك بعد أن تم الانتهاء من أعمال الدراسة لعدد من مشروعات الري، منها مشروع سد فاقق حسن الذي تم تدشينه من رئيس مجلس الوزراء خلال زيارته اللاذقية مؤخراً. هذا السد الذي يهدف إلى تأمين مياه الشرب للجماعات السكانية وإرواء مساحة ٣٠٠ هكتار وتم التعاقد مع مؤسسة الإسكان العسكرية لتنفيذ هذا المشروع بقيمة ٣ مليارات ليرة سورية، يضاف إليه مشروع سد وطى الخان بحجم تخزين ١,٦ مليون متر معكب لإرواء مساحة ٣٠٠ هكتار، وسد شقرا بحجم تخزين ١,٥٢ مليون متر معكب الهادف إلى تأمين مياه الشرب للجماعات السكانية المحيطة وإرواء ٣٠٠ هكتار.